التشريعات القانونية والدولية والوطنية الخاصة بأطفال الشوارع

إعداد

أ.م.د/ نادرة جميل حمد
كلية التربية ابن رشد / للعلوم الانسانية

استلام البحث : ١٥ / ٣ / ٢٠١٩ قبول النشر: ٢٥ / ٤ / ٢٠١٩

المستخلص :

تحظى ظاهرة أطفال الشوارع وتشردهم باهتمام كبير من جميع أنحاء العالم سواء ذلك الدول المتقدمة أم الدول النامية ... وتحتل هذه الظاهرة من بين أنماط جنوح الأحداث منزلة خاصة ، وذلك يعود إلى إنّ المشردين يشكلون نسبة لا بأس بها بين الأحداث الجانحين من جهة ، وإنّ العديد من الجانحين الكبار هم عادة من أولئك الذين بدؤوا سلوكهم المنحرف في مرحلة مبكرة من أعمارهم ، وعلى الرغم من الأهمية المتقدمة لهذه الظاهرة وما يضاف لها من عوامل أخرى تتعلق بتزايدها مع تزايد المشاكل المتعلقة بالتحضر والتصنيع والتكاثر السكاني ، إلا أن إبراز رؤية شمولية متكاملة بناء على النظرة الإيجابية نحو الطفل وبعث استراتيجيات جديدة للتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع تتسم بتعددية الإبعاد وعمق التصورات التي يمكن أن تصاغ لتشخيص هذه الظاهرة وبحث إمكانية علاجها لمساعدة الأطفال على التكيف والتوافق مع الظروف البيئية، وبالتالي تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع وهذه الإمكانية التي لا يمكن أن تتحقق في غياب مبدأ التعاون القائم بين الفئات المستهدفة ومنفذي السياسات الاجتماعية وهو ما يستدعي ضرورة إشراك الطفل في إستراتيجية التكفل به، وذلك استنادا إلى قضية جوهرية مفادها أن وجود الطفل أو الأطفال في ظروفي صعبة يصنفهم في دائرة أطفال الشارع لا ينبغي أن يخرجهم ويستبعدهم من فئة الطفولة وبالتالي لا يسقط عنهم إمكانية الاستفادة من كل الحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم روابط العمل المشتركون التنسيق المتكامل المؤسسة لثقافة التعاون بين المجموعات التطوعية، منظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة للقضاء على هذه الظاهرة وتغيير نظرة المجتمع عن أطفال الشوارع باعتبارهم ضحايا وليسوا مجرمين ، وفي هذا البحث نسلط الضوء على واقع هذه الظاهرة والطموحات التي تحد منها ....

مفهوم أطفال الشوارع وأسبابها

لقد انتشر في السنوات الأخيرة خصوصا في بعض المدن الكبرى والمتوسطة ، ارتفاعا مهولا في عدد ما يسمونهم " أطفال الشوارع " أو الأطفال المشردين الذين لا يأخذون حقهم الكافي من الاهتمام والعناية لكونهم أطفالا تغيب لديهم القدرة في الدفاع عن أنفسهم وعن متابعة من يلحق الضرر بهم ، إضافة إلى التهميش واللامبالاة التي يعانون منها من طرف المجتمع ككل .

و بناء على ذلك فإن وضعية التشرد تعرضهم للإدانة في غياب من يهتم بأحوالهم ويدافع عن مصالحهم ، وفي غياب أي بحث أو دراسة للحالات المعروضة على القضاء لمعرفة المتسببين الحقيقيين في تعرض هؤلاء الأطفال لهذه الوضعية ، دون تحريك النصوص القانونية التي تحمي الطفل وتنصفه من الإدانة إذا ثبت أنه طفل مهمل لا معيل ولا كفيل له في ظل هذه الوضعية العصيبة نجد مجموعة المخلفات النفسية التي تصيبهم : من إحباط وشعور دائم بالقلق و الاضطراب والخوف ، ورسم صورة مشوهة عن ذاته ... من جراء الإدانة والتنفيذ -العقوبة -عليه ومن خلال إرغامه على الاندماج في بيئة موصومة بمختلف أنواع الانحرافات المتفاوتة الخطورة ، والتي يضطر الانصهار معها بحكم المعايشة المشتركة والتامة مع منحرفين حقيقيين ، فإنه يتطبع بطبعهم .

إن انتشار هذه الظاهرة اجتماعيا ، لم يرافقه اهتمام علمي كاف على مستوى التحليل والتشخيص ،دون إغفال بعض الأبحاث والدراسات التي لم تجد لحد الآن أي مسلك لتفعيلها وإبرازها على أرض الواقع ونظرا لعدم إعطاء الاهتمام الكافي للموضوع نجد أن وسائل التدخل الحالية غير كافية وغير ناجعة ، بل تتم في حالات متعددة بأسلوب خاطئ ، يؤدي إلى توطيد " ظاهرة التشرد " بل تؤدي إلى جعل الطفل - الضحية - يكتسب سلوكا انحرافامن جراء رد فعله الانتقامي من المجتمع الذي يعتبره ظالما له وحاقدا عليه .

ونظرا لتفشي هذه الظاهرة كان لابد للمجتمع التجنيد لها من أجل مواجهتها وتطويقها بالمشاركة مع الدولة ، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات لمحاولة إعادة إدماج هؤلاء " الأطفال " ضمن الحياة العامة وتأهيلهم صحيا ، علميا، ونفسيا لمواجهة الحياة الخارجية غير الشارع بروح جديدة وبأمل في مستقبل زاهر ، إذ تم إنشاء عدة مؤسسات وجمعيات لاحتضانهم ، حيث تأويهم ، وتقدم لهم دروسا في محو الأمية والتدريب المهني لمساعدتهم على الإدماج الاجتماعي . تحت إشراف مؤسسة محمد الخامس للتضامن والتنمية .

مفهوم أطفال الشوارع :

هناك العديد من التعريفات التي تناولت أطفال الشوارع من جوانب متعددة ، فقد عرفت أطفال الشوارع بأنهم الأطفال الذين يعملون ويقيمون في الشوارع كل أو بعض الوقت دون رعاية من أسرهم ، ويعرف أطفال الشوارع بأنهم الأطفال المهضومة حقوقهم والمظلومين الذين يقيمون في الشوارع ويعملون بها ، وتعريف اخر: أنهم الأطفال المقيمون باستمرار في الشوارع أسفل الكباري ومحطات القطار والحدائق العامة لظروف عائلية غير سوية ويعرفهم أحمد صديق :أطفال الشوارع من منظور معاناتهم النفسية والاجتماعية بأنه كل طفل من أسرة تصدعت أو تفككت يعاني من جملة ضغوط نفسية وجسدية واجتماعية ، ولم يستطع التكيف معها ، فأصبح الشارع مصيره ، حيث لا يتوفر أيا من سبل البقاء أو النمو أو الحماية الطبيعية ، وحيث يعاني كل صنوف انتهاكات حقوق الطفل المعترف بها دوليا ، كما ترى (عزة كريم ١٩٧٧) أن طفل الشارع هو الذي يظل فترات طويلة أثناء اليوم في الشارع سواء كان يعمل أعمال هامشية مثل مسح زجاج السيارات ، أو جمع القمامة أو مسح الأحذية ، أو بيع سلع تافهة مثل مناديل الورق (علب كلينيكس) أو يقوم بالتسول لجلب الرزق ، أو يخالط أصدقاء السوء ، أو يعمل أعمال غير قانونية كالدعارة ونقل المخدرات أو يقوم بأعمال عدوانية تجاه المرافق العامة والمارة ، وعادة ما يفتقد هؤلاء الأطفال لمن يقوم بتربيتهم وتوجيههم إلى أنماط سلوكية سليمة .

إن الحديث عن ظاهرة أطفال الشوارع لابد من التمييز بين مجموعة من الحالات التي يمكن أن ينطبق عليها الوصف العام الذي يخص الأطفال المحرومين ، هناك أولا الأطفال المهملون ، ويمكن تقديم التعريف التالي لهم: إنهم الأطفال المتخلى عنهم والذين يولدون لآباء وأمهات مجهولين أو غير مرتبطين بزواج شرعي ، فإما ينبذون أطفالهم و يتخلون عنهم بشكل أو بآخر ، أو يعيش الأطفال في كنفهم ، ولكن في وضعية صعبة ، بحيث يصبحون في هذه الحالة في حاجة لمساعدات من الدولة والسلطات العامة ، إذن فهذا المفهوم يغطي مفهوم الأطفال الذين لا يستطيع آباؤهم العناية بهم وتربيتهم بشكل عادية، أو الذين يصبح آباؤهم خطرا عليهم ، فلدينا ثلاث حالات : حالات الزواج غير الشرعي والولادة غير الشرعية بالنسبة للأطفال المهملين ، وحالة العجز المادي والفقر مما يؤدي إلى عدم القدرة على العناية بالأطفال.

والحالة الثانية هي انتشار بعض الظواهر السلبية داخل الأسرة مما ينعكس سلبا على الأطفال مثل : الدعارة ، وشرب الخمر ، وتناول المخدرات ، وأحيانا حتى بعض الأمراض النفسية التي قد تؤثر في الأطفال حين يكون الآباء أو الأمهات خطرا على أبنائهم .

فطفل الشارع هو الذي يقل عمره عن ١٨ سنة ، أو بصفة عامة يتراوح عمره بين ٦ و ١٨ سنة ويقضي أيامه ولياليه في الشارع ، أي أنه يأكل ويلعب ويشتغل في الشارع ، فانطلاقا من هذا التحديد لا بد من التمييز بين الطفل المهمل وبين طفل الشارع ، فالأطفال المهملون يتم العثور عليهم مرميين في الشارع كرضع أو الأطفال الذين في الغالب ما تتركهم أمهاتهم في المستشفيات . إذن يمكن أن نقول أن طفل الشارع، هو كل طفل يقل عمره عن ١٨ سنة ، مهمل من طرف أبويه أو من كافله أو من ولي أمره وبالتالي ليس له الرعاية الأسرية المناسبة : أو الذي يعثر عليه متسولا أو يجمع أعقاب السجائر ، أو يقوم ببعض المهمات الصغيرة في الأسواق مثل بيع الأكياس البلاستيكية وحمل الخضر للمتسوقين أو مسح الأحذية . فالطفل المشرد يعيش بالشارع دون حماية أو رعاية من أي جهة مسؤولة ، سواء الأسرة أو أي جهة أخرى . إنه طفل أعزل مجرد من كل وسائل العيش الكريم التي تتطلبها مصالحه الفضلى ، كما لخصتها نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، والتي تؤكد على تمتعه بحقه في رعاية ومساعدة خاصين . والواقع أن هؤلاء الأطفال الذين اتخذوا من الشارع ملجأ لهم يعيشون التهميش والإقصاء وهم في أمس الحاجة للحماية والاهتمام بالقدر الذي أولته اتفاقية حقوق الطفل ، إنهم أطفال فقدوا الثقة في ذويهم وفي الآخرين وفي السلطة بكل معانيها إما جزئيا أو كليا ،وهذا ما جعلهم يعيشون حالة إحباط شديد الذي يدفع العديد منهم إلى استعمال بعض المخدرات (مثل اللصاق ، سليسيون ، ...).

وإذا كنا قد تساءلنا عن الطفل المشرد ، فلا نعني به الطفل الذكر فقط ، بل نعني به الأنثى كذلك . وإذا كانت نسبة ظهور الفتيات قليلة أو نادرة مقارنة مع ظهور الذكور ، فهذا لا ينفي وجودهن لأنهن يعشن ظروفا مغايرة للذكور على اعتبار أن الشارع بقساوته وشراسته لا يتناسب مع قدرة تحمل البنت على ذلك وعليه فإنها تضطر إلى احتمال أوضاع أخرى تكون نتائجها في حالات متعددة أخطر وأفضع من حياة الشارع .

" فأطفال الشوارع " ينقسمون إلى حالات ودرجات ولا يمكن أن نطلق اسم "طفل الشارع " على كل الأطفال الذين يعيشون حياة عامة في الشارع بحكم مزاولتهم للأعمـــال.

فالأطفال الذين يقومون بهذه المهن ويعودون إلى أسرهم لا يعتبرون من أطفال الشوارع، ولكن الذين ينطبق عليهم ذلك الوصف هم الأطفال الذين يقضون يومهم وليلهم في الشوارع ، ويكون الارتباط بالأسرة مختلفا من حالة لأخرى ، فهناك بعض الحالات التي تستمر في التردد على أسرها ، ولكن هناك حالات أخرى تنقطع انقطاعا تاما ونهائيا عن الأسرة ، بحيث يصبح مأواها و أسرتها ومدفؤها هو الشارع .

وإذا رجعنا الآن إلى بعض الأبعاد في تحديد أطفال الشوارع والمهملين والمحرومين ، لابد أن نقف على بعد مهم جدا لا ينبغي أن نغفله لأنه يؤثر كثيرا في ممارساتنا وتشريعاتنا وفي قوانيننا ، ويتعلق الأمر " بالبعد الديني " ، فمفهوم الطفل المهمل والمحروم يمكن أن يأخذ في البعد الديني معنى " اليتيم " والدين الإسلامي واضح في مسالة دعوته للعناية باليتيم . ويمكن العثور في تاريخنا الإسلامي على عدة ممارسات تعزز ضرورة الاهتمام بالأطفال اليتامي ، كما أن المفهوم الديني يرتبط بقضيته الشرعية من عدمها ، فكل ما يتصل بالشرعية ، نظن أن من حق الطفل أن يكون له اسم ، وله علاقة بالحضانة والقرابة والرضاعة أو حقه في الميراث ، فهذه أشياء يتعين الوقوف عندها ، فلإسلام مثلا حرم تبني الطفل غير الشرعي وعوضها بمصطلح الكفالة .

أسباب انتشار ظاهرة " أطفال الشوارع " :

إن ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة مجتمعية يقتضي وضعها في سياق الأبعاد المؤثرة عليها من اقتصادية واجتماعية وتعليمية ، ولقد ساهمت العديد من العوامل على تضخم المشكلة نظرا لاعتمادها على مجموعة من المكونات الاجتماعية والاقتصادية التي تضافرت معا وأدت إلى زيادة مشكلة الأطفال المعرضين للانحراف ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

العامل الاقتصادي :

شهد المجتمع في الحقبة الأخيرة تغيرات سريعة شملت مختلف مجالات الحياة في المجتمع ، وكان أكثر هذه المجالات سرعة في التغير هو المجال الاقتصادي ، حيث جرى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي في إطارها اتجهت الدولة لتشجيع القطاع الخاص ورفع الدعم عن السلع (المقايسة)، وارتفاع الأسعار بصفة عامة نتيجة للاعتبارات الاقتصادية الدولية،وارتفاع الدين الخارجي بـ ٦٢ مليار دولار(١)، فأدى ذلك إلى انتشار الفقر بين العديد من الأسر . وإذا كان الدخل هو المؤشر الحقيقي لتحديد المستوى الاقتصادي للفرد أو الأسرة إلا أن قياسه يواجه العديد من الصعوبات لعدم استقرار أو وجود الدخل الشهري إطلاقا ، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنه عادة ما ينتمي أطفال الشوارع إلى أسر منخفضة الدخل ، وأن هذه الأسر عادة ما تعيش عند خط الفقر أو دونه ، وهذا ما يجعل الوالدين يدفعون أبناءهم إلى ممارسة أعمال التسول، أو التجارة في بعض السلع الهامشية طوال اليوم لمساعدتهم، وأحيانا أخرى يتعرض بعض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع فيتعرضون لمختلف أساليب الاستغلال والعنف والانحراف .

العامل المجتمعي :

من أهم العوامل المجتمعية التي تؤدي إلى زيادة مشكلة أطفال الشوارع نجد :

أ ـ نمو وانتشار التجمعات العشوائية :

تعتبر التجمعات العشوائية هي البؤرة الأولى والأساسية المعززة والمستقبلة لأطفال الشوارع ،فغالبية هؤلاء ينتشرون ويعيشون في هذه التجمعات ، فبداخلها تتعدد مجالات ممارسات أطفال الشوارع.

وهنا لا بأس من توجيه دعوة للحكومة الحالية لكي تهتم بالأحياء الفقيرة للمدن ، حقيقة أن بعض ملامح الاهتمام بالفقراء أصبحت واضحة منذ حكومة التناوب التوافقي إلا أنها لازالت غير كافية ، فبالنسبة للسكن غير اللائق ينبغي تنظيم حملة وطنية جديرة بالقضاء على مدن الصفيح ، وإعادة هيكلة التراب الوطني بشكل ملائم حفاظا على كرامة الإنسان .

حيث أن هذه المناطق تتميز باختلاف خصائصها عن تلك الخصائص العامة المميزة لأي تجمع آخر ، وتوضح التجربة والمعاينة هذه الخصائص كما يلي :

ـالمستوى الرديء لغالبية المساكن بالمنطقة ، فالمساكن لا تخضع لأي نوع من الرقابة ، كما تتسم في كثير من الأحيان بالتصدعات والشقوق المهددة لحياة السكان .

ـ ضيق الشوارع وتعرجها أحيانا نتيجة التقسيم العشوائي الذي يستهدف تحقيق أكبر ربح عن طريق بيع أكبر مساحة ممكنة دون مراعاة النسبة المطلوبة للشوارع .

ـ افتقار نسبة كبيرة من المساكن للمرافق والخدمات الأساسية كالمياه والمجاري والكهرباء .

ـ تداخل الأنشطة التجارية والصناعية في المناطق السكنية كما تنتشر الأسواق ويمتد معظمها على الشارع كوسيلة عرض ومكان للبيع ومزاولة المهن المختلفة لدى الباعة المتجولين.

ـ افتقار هذه المناطق إلى الساحات الخضراء وأماكن الترفيه واللعب .

ـ عدم وجود احتياطات لمواجهة المشاكل الرئيسية التي قد تنتج بالمنطقة (كالحريق، وانتشار الأوبئة ، إلخ ...) والتي قد ترجع إلى التكدس وعدم النظافة ، وسوء التهوية .

ـ وجود نسبة كبيرة من السكان من ذوي الدخل المنخفض .

ـ ازدياد الكثافة السكانية .

ـ تكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد ، وقد أوضحت الدراسات الاجتماعية أن هذه الظاهرة تكثر في الأحياء الشعبية في صورة استئجار أكثر من أسرة لشقة واحدة ، ينتفع الجميع بمرافقها بالتناوب .

ـ سوء الحالة الصحية والتعليمية بهذه المناطق .

ـ ارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية كالإجرام وتشرد الأحداث والطلاق والمشاجرات العائلية.

العامل الأسري :

يعتبر العامل الأسري أحد أهم الأسباب الحقيقية على الإطلاق الذي يلعب دورا محوريا في توجيه الأطفال نحو التشرد والضياع بسبب العوامل الاقتصادية والاختيارات السياسية من جهة ، وبسبب شيوع الأمية والجهل داخل الكثير من الأسر من جهة ثانية ، وما ينتج عن ذلك كله من قرارات غير محسوبة العواقب ، كالطلاق وما يصاحبه من صراعات وخصومات ، غالبا ما تستمر لوقت طويل ، فلا المحاكم ولا الوساطات العائلية تستطيع الحد منها أو توقيفها . فهذه الحالة تجعل الطفل على حداثة سنه في وضعية مضطربة حيث يفقد المحبة والشعور بالأمن والطمأنينة ، ويمكن أن يكون هذا من الأسباب الأساسية لهروبه من هذه الوضعية ، أو بكل بساطة في طرده من طرف الكبار .

ومن الأسباب كذلك ، هناك الصراعات داخل الأسرة ، وانتشار بعض الأمراض داخلها، وبصفة خاصة انتشار بعض أشكال الانحراف ، فيمكن أن نتصور إذا كان الأب مثلا مدمنا على الخمر أو المخدرات ، المشاكل التي يمكن أن تنجم عن تعامله مع زوجته ومع مصروف المنزل ، ومع أبنائه وممارسته العدوانية مع أطفاله التي يمكن لها أن تنتج هذه الظاهرة ، فالقسوة المفرطة اتجاه الأطفال وضربهم وتعذيبهم ... قد تؤدي إلى هروبهم من المنازل ليستوطنوا الشارع وقد أوردت العديد من الدراسات التي أجريت عن الأطفال المشردين والمنحرفين التي أفادت بأن التفكك الأسري بفقدان رعاية أحد الوالدين من العوامل الهامة في التشرد ، إذ يصبح المناخ داخل البيت غير متكامل ينقصه إما الأب فيفتقد إلى التوجيه اللازم أو الأم فيفتقد إلى الحنان والرعاية ، ويؤدي فقدان أحد الوالدين إلى شعور الطفل بالنقص والحرمان .

مما يدفعه إلى الاندفاع نحو العنف والجريمة والانحراف بسهولة . ويزداد الأمر صعوبة في حالة ما إذا كان الأب أو الأم متزوجان من غير آباء الأطفال فيقود هذا إلى تفسخ شخصية الطفل و الإحساس بالغربة خاصة في حالة قسوة هؤلاء الأزواج والزوجات مما يدفعه إلى الهروب للشارع بحثا عن الراحة ، إذ يصبح المنزل مكان يسوده القلق والاضطراب والمعاناة بدلا من أن يسود فيه الأمن والرعاية والإحساس بالأمان . ومن هذا أن الكثير من هؤلاء الأطفال يتركون أسرهم دون عودة ويفضلون التسول في الشارع بحثا وراء التقاط لقمة العيش عن عودتهم إلى أسرهم .

العامل التعليمي :

يعتبر التعليم المحور الأساسي لتقدم المجتمعات وبالتالي لدى الدول الكبرى إلى التعليم باعتباره صمام الأمن و الأمان للمجتمع ومن ثم فإنها تعتبر أن أي خلل في العملية التعليمية يؤدي إلى خلل يهدد أمن المجتمع بأسره .

وقد أدت التغيرات المجتمعية التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي كان من أهمها التغيرات التي أثرت تأثيرا سلبيا على خطط التوسع في التعليم وعلى مستواه .

الى مشاكل عدة ،كما أدت إلى صعوبة احتفاظ الأنظمة التعليمية بمعدل ما تقدمه من خدمة للمجتمع ،وكان ذلك سبب الزيادة الكبيرة في إعداد الأطفال الذين تقع أعمارهم في نطاق مرحلة التعليم الإلزامي ووجدت مشقة أكبر في تحقيق تقدم نحو الأهداف التي تبنتها السياسة التعليمية ، و أدى التسابق بين التعليم وبين النمو السكاني المستمر بمعدلات مرتفعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن إلى أن تأثرت الخطط التوسعية في التعليم ، كما تحول التعليم من المجانية الحقيقية إلى مصروفات ظاهرة أحيانا ومتسترة أحيانا أخرى بعد أن تزايدت تكلفته على الأسر الفقيرة وعلى الميزانيات العامة المثقلة ، مما خلق تحديات تربوية واجتماعية كبيرة ، وبناء على هذا الوضع سيتم التعرض لبعض المشاكل والثغرات التي تزايدت في النظام التعليمي وأدت إلى تفاقم المشكلات التعليمية خاصة على أطفال الفئات الدنيا التي لم تستطع مواجهتها ، إلا بسحب أطفالها من هذا النظام ودفعهم إلى سوق العمل والشارع ، مما أدى الى انتشار الأمية والفقر في المجتمع وتتلخص أهم هذه المشكلات التي تساعد على لفظ الأطفال من التعليم في الآتي :

- سوء العلاقة بين التلميذ والمدرسة عموما.
- عدم تلاؤم المنهج الدراسي مع احتياجات الطفل المعرفية والوجدانية والحركية.
- قلة عدد المباني المدرسية وسوء حالتها .(البناء المفكك)
- ارتفاع تكاليف التعليم رغم ما يشاع عن مجانيته .
- ضعف القدرة الاستيعابية للمدارس . (الاكتظاظ)

إلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية هناك ما يساعد على تفسير هذه الظاهرة وهو ميول هؤلاء الأطفال إلى التحرر والهروب من سلطة الضغوط الأسرية ، يفتقد فيها الطفل الشعور بالانتماء ويعجز عن التكيف معها ، خاصة في حالة انحراف كلا الأبوين أو أحدهما ، ليبقى الشارع عنصر جذب ومجالا لاكتساب مفاهيم متجددة من أجل البقاء، تؤدي مع ترسيخ الاستئناس بحياة الشارع ،إلى نمط عيش قوامه ثقافة التهميش والإقصاء .

إن النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ساد في المغرب منذ عشرات السنين قد ساهم في إفراز وانتشار " أطفال الشوارع " واستغلالهم في أداء بعض الأدوار والأعمال الدنيا التي لا تتطلب مهارات متميزة مما ساعد على خلق طبقة من مستغلي الطفولة المشردة ودفعها إلى الاشتراك في العديد من أنواع الممارسات الإجرامية المختلفة .

المخاطر التي يتعرض لها أطفال الشوارع :

ومن هذا المنطلق يتعرض هؤلاء الأطفال للعديد من المشاكل والسلبيات والمخاطر التي انعكست على المجتمع بأسره والتي تتلخص في :

التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم : إن هؤلاء الأطفال ينحصرون في مجال الأمية أو التعليم المنخفض .

وراثة الفقر والمكانة المهنية المنخفضة : يورثون الفقر والمهنة التي نشئوا عليها في أسرهم وبذلك يصبح مجالهم في الترقي الاقتصادي والاجتماعي ضعيف ،أو منعدم.

الإصابة بالأمراض العضوية والنفسية : يتعرض هؤلاء الأطفال للأمراض كل حسب مجال عمله واحتكاكه ، حيث يصاب الأطفال العاملين بأمراض مهنية خاصة بالتلوث الهوائي والمائي والغذائي .

الاستغلال الجنسي : أخطر ما يتعرض له أطفال الشوارع هو الاستغلال الجنسي سواء من العصابات أو الأفراد المستغلين ضعفهم لصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية سواء من قبل مرتكبيها أو من الوسطاء ورغم خطورة هذا الموضوع إلا أن العادات والتقاليد في المجتمع العربي وقفت عائقا في الحصول على معلومات دقيقة تساعد على التعرف على حجم المشكلة وذلك لعدم الاعتراف بها أو الإبلاغ عنها مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية المجتمعية لها لمعالجتها بوسائل حاسمة وحازمة ، ولكن نظرا لأهمية المشكلة فقد بدأت وسائل الإعلام المختلفة تفجرها وتحذر من انتشار مخاطرها .

وقد أفادت العديد من الدراسات العالمية أن الآلاف من الفتيات الصغيرات من أولاد الشوارع في العديد من بلدان العالم يعملن على إشباع رغبات الرجال من سكان البلد نفسه أو البلدان الأخرى .

ويساعد هذا الاستغلال الجنسي لأطفال الشوارع على تدني ظروفهم الاجتماعية ،وافتقارهم للرعاية الأسرية التي تجعلهم غير واعين لمدى خطورة هذه الممارسات الجنسية، والتي تعرض الأطفال للعديد من المخاطر الصحية ، بما في ذلك الأمراض النفسية ، والإصابة بنقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والأمراض التناسلية وحالات الحمل غير الشرعي وإدمان المخدرات .

إضافة إلى ذلك يصبح هؤلاء الأطفال رهائن لواقع مشوه يسود فيه الضعف وفقدان الثقة بالآخرين والإحساس بالعار والنبذ من قبل المجتمع ،. وقد أظهرت الأبحاث أن الإساءة الجنسية للأطفال يشترك فيها العديد من الأفراد منهم من يشترون المتعة الجنسية والمهربون لهم ، والوسطاء الذين يستفيدون من استخدام هؤلاء الأطفال، وأيضا الشركات المستثمرة في تجارة الجنس ،كذلك المتعهدون الذين ينظمون الرحلات السياحية لهذا الغرض.

مخاطر الطريق : يتعرض هؤلاء الأطفال للعديد من مخاطر الطريق حيث أنهم يسافرون على أسطح القطارات للتهرب من دفع ثمن التذكرة ، كما يتعرضون لحوادث السير لجريهم المستمر في الشارع سواء من أجل الشحاذة أو بيع السلع التافهة .

التعرض للأمراض : يتعرضون للعديد من الأمراض مما يجعلهم يعيشون في آلام مستمرة دون علاج ، وتتلخص هذه الأمراض فيما يلي .

- التسمم الغذائي .
- الجرب .
- التيفويد .
- الملاريا .
- البلهارسيا .
- السعال المستمر وتعب في الصدر .
- تقيحات الجروح .

كما يتعرض هؤلاء الأطفال إلى الإرهاق وضعف البصر والعديد من الأمراض والاضطرابات النفسية .

أي علاج لأطفال الشوارع ؟

إن الاقتراحات والبرامج التي اتخذتها الدولة المغربية في مواجهة هذه الظاهرة ،هي متضمنة في كثير من الأحيان، من التوجهات العالمية انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة، في أفق مواجهتها والسيطرة عليها .

لقد اهتم مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي عقد بمدينة ميلانو الإيطالية خلال شهر ديسمبر من سنة ١٩٨٥ بموضوع أطفال الشوارع، وذلك في إطار البند السادس من جدول أعمال المؤتمر والمتعلق بـ " الشباب والجريمة والعدالة " ، وتمهيدا لهذا المؤتمر عقدت عدة حلقات دراسية في عدد من العواصم شاركت فيها منظمات حكومية وغير حكومية ، بالإضافة إلى أطفال شوارع كان منهم من يعمل مثلا في مسح الأحذية أو غسل السيارات ... إلخ .

وسجل المؤتمر أن لظاهرة أطفال الشوارع أسبابا متشابكة ومعقدة وأن الحلول الخاصة بها بخلاف المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث الجانحين هي حلول متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات ، ونوه المؤتمر بمبادرة بعض الدول والهيئات غير الحكومية التي أخذت بأسلوب " مربي الشارع " ومربوا الشارع عبارة عن متطوعين تم إعدادهم وتوجيههم لإقامة علاقات مع أطفال الشارع وكسب ثقتهم وإرشادهم وتوثيق الصلة بهم للحصول على عمل يوفر لهم بعض الدخل ولو كان قصير الأجل ومؤقتا .

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أطفال الشارع باستخدام نظم ووسائل تختلف عن تلك التي تستخدم في التعامل مع الأحداث الذين لهم مشاكل مع القانون والذين يتم إيداعهم في المؤسسات الإصلاحية . كما حثها على إجراء المزيد من البحوث لدراسة هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة .

ويستفاد من مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين التي تناولت موضوع " أطفال الشارع " ما يلي :

١) إن الظاهرة عالمية ، ليست خاصة بدولة دون أخرى ، وأنها تزداد انتشارا مما يبعث القلق لدى المسؤولين لما يمكن أن يترتب عنها من سلبيات .

٢) إن الظاهرة معقدة ومتداخلة الأسباب والعوامل وتحتاج إلى المزيد من الدراسات التي يقوم بها خبراء ذوو اختصاصات مختلفة(اقتصاد ، تربية ، اجتماع ، علم النفس...)

٣) لا توجد حلول جاهزة لمواجهة الظاهرة ، وإن لكل مجتمع خصوصيات (اجتماعية، ديموغرافية ، اقتصادية ، عقائدية ...إلخ) .

٤) لا يميل الخبراء الذين تدخلوا في مناقشة الظاهرة وتحليلها إلى الأخذ بأسلوب المؤسسات المغلقة أو شبه المغلقة الذي يليق بالنسبة للأحداث الجانحين ، ويعتقد هؤلاء أنه يجب على أي حل يتخذ أن يطبق داخل بيئة هؤلاء الأطفال (الشارع) لتحقيق النتائج المتوخاة .

٥) لابد من إشراك مؤسسات المجتمع المدني ، على اختلافها ، للمساهمة في الحد من الظاهرة ، وليس بالإمكان الاعتماد فقط على الجهود الرسمية ، إذ لابد من تضافر جهود الجهات الرسمية وغير الرسمية في مواجهة الظاهرة .

٦) الاعتماد على متطوعين يتم إعدادهم للتعامل مع أطفال الشارع بحيث يتمكن هؤلاء من اختراق عالم أطفال الشارع للبحث عن حلول يستطيعون بواسطتها أن يعيدوا ارتباطهم بالمجتمع بكيفية إيجابية ، ويستحسن أن يكون هؤلاء المتطوعون من نفس بيئة أطفال الشارع .

٧) محاولة إيجاد حلول لظاهرة أطفال الشارع تستدعي التعامل مع أسر هؤلاء ومحاولة إشراكها في البحث عن حلول ، وإرشادها ومساعدتها لتتمكن من المساهمة في تنفيذ الحلول المقترحة .

و ظاهرة " أطفال الشوارع " هي واقع اجتماعي قائم يصعب تغييره نهائيا ، واستمرار الوضع الحالي لهذه المشكلة مرهون في جزء كبير منه بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا ، لذلك لابد من التسليم بأن هذه الظاهرة ستستمر فترة من الزمن إلى أن يحدث تغيير شامل لجميع السياسات الاجتماعية التي تؤدي إلى تغيير جذري للعوامل المسببة لانتشارها إن تغيير النظرة إلى هؤلاء الأطفال على أنهم خارج دائرة اهتمام المجتمع ضرورة وطنية ، ولابد أن يكون هدف أي مشروع لهؤلاء الأطفال هو ضمهم لهذا المشروع تمهيدا لإعادة دمجهم في المجتمع مرة أخرى ، ودمج " أطفال الشوارع " ضمن العملية المجتمعية لا يتم بعملية قسرية وإنما بمساعدة الطفل في أخذ قرار تأهيله بنفسه لضمان حياة جديدة ينمو فيها ويتطور دائما إلى الأفضل .

ولكن لضمان نجاح هذا الهدف فلا بد للتخطيط الوطني أن يلعب دوره وذلك بأن يحدد ذلك التخطيط مستوى تطور المجتمع في المستقبل واحتياجات الاقتصاد ، وبالتالي يمكن أن تحدد لهذه الفئة موقعها ومكانها البناء والخلاق ضمن آليات المجتمع المنتج ،فهي ضمن قوته وثروته البشرية ، ولها القدرة على العطاء والاندماج لتساهم في تطوير نفسها وبلدها .

أطفال الشوارع وتشردهم من الناحية القانونية والدولية

التشرد قانونـًا :

لقد أهتم القانون العراقي بموضوع التشرد وأعده انحرافا سلوكيـًا ، وذلك بإشارته في قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة (١٩٨٣ م) ففي الفصل الثاني من القانون وفي المواد (٢٤ ، ٦٥ ، ٢٦) أشار إلى :

المادة (٢٤) :اولاً : تعتبر الصغير أو الحدث مشردًا إذا :

أ ـ وجد متسولاً في الأماكن العامة أو تصنّعَ الإصابة بجروح أو عاهات أو أستعمل الغش كوسيلة لكسب عطف الجمهور بقصد التسول .

ب ـ مارس متجولاً صبغ الأحذية أو بيع السكائر أو أية مهنة أخرى تعرضه للجنوح وكان عمره أقل من خمس عشرة سنة .

ج : لم يكن له محل إقامة معين أو أتخذ الأماكن العامة مأوى له .

د : لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش وليس له ولي أو مُربٍ .

هـ : ترك منزل وليه أو المكان الذي وضع فيه بدون عذر مشروع .

ثانيـًا : يعتبر الصغير مشردًا إذا مارس أية مهنة أو عمل مع غير ذويه .

ففي الحالات السابقة أعتبر الصغير مشردًا ، أمـّا أدناه فقد أعتبر الصغير أو الحدث (منحرفـًا) للسلوك وهي :[٤]

المادة (٢٥) : يعتبر الصغير أو الحدث منحرف السلوك إذا :

أولاً : قام بأعمال في أماكن الدعارة أو القمار أو شرب الخمور .

ثانيـًا : خالط المشردين أو الذين أشتهر عنهم سوء سلوك .

ثالثـًا : كان مارقـًا على سلطة وليـّه .

*** الإجراءات القانونية للصغير والحدث المشرد ***

هناك إجراءات تخص الصغير والحدث وهي كما يلي :

ففي المادة (٢٦) من قانون رعاية الأحداث رقم (٧٦) لسنة (١٩٨٣ م) أكد على أنه (إذا وجد الصغير أو الحدث في الحالات المبينة في المادتين (٢٤ ، ٢٥) فيحيله قاضي التحقيق على محكمة الأحداث التي تصدر قرارها النهائي بعد تسلم تقرير مكتب دراسة الشخصية وفقـًا لما يأتي :

أولاَ :

أ ـ تسليم الصغير أو الحدث إلى وليّه ليقوم بتنفيذ ما تقرره المحكمة من توصيات في ضوء تقرير مكتب دراسة الشخصية لضمان حسن تربيته وسلوكه بموجب تعهد مالي مناسب .

ب ـ تسليم الصغير أو الحدث عند عدم وجود وليٍّ له أو عند إخلاله بالتعهد المنصوص عليه (أ) من الفقرة (أولا) من هذه المادة (المذكورة سابقًا) قريب صالح بناءً على طلبه ليقوم بتنفيذ ما تقرره المحكمة من توصيات في ضوء تقرير مكتب دراسة الشخصية لضمان حسن تربيته وسلوكه بموجب تعهد مالي مناسب .

ج ـ لا يجوز للمحكمة أنْ تقرر متابعة تنفيذ التعهد المنصوص عليه في البندين (أ ، ب)

من هذه الفقرة من قبل مراقب السلوك .

أمّا إذا أخلّ المتعهد بالشروط أعلاه فإنّ المحكمة تقرر ما يلي :

أ ـ إلزام المتعهد بدفع الضمان كلاً أو جزءًا .

ب ـ إيداع الصغير أو الحدث في دور الدولة المخصصة لكل منهما المنصوص عليها في قانون الرعاية الاجتماعية أو أية دار اجتماعية أخرى مُعَدّة لهذا الغرض .

أمّا إذا لم يكن للصغير أو الحدث قريبٌ وطلب شخص ما حسن السيرة والسلوك متحد في الجنسية والدين مع الصغير أو الحدث تسلمه إليه لتربيته وتهذيبه .

فلمحكمة الأحداث أنْ تسلمه إليهِ لضمان حسن تربيته وسلوكه بموجب تعهد مالي مناسب وعلى المحكمة أنْ تراقب تنفيذ التعهد بواسطة مراقب سلوك أو باحث اجتماعي لمدة مناسبة.

واعتبرت منظمة الصحة العالمية بأن أطفال الشوارع كثير منهم يملكون بيوتا و لكنهم يختارون البقاء في الشارع و ربما يكون السبب في ذلك الفقر،أو شدة الازدحام أو التمرد على ضغوط البيت أو المدرسة أو إساءة المعاملة البدنية أو الجنسية في المنزل و قد يقضي هؤلاء الأطفال بعض الوقت مع أسرهم لكنهم يقضون الليل في الشارع.فهم و بحسب هذه المنظمة:" جزء من أسرة تعيش في الشارع، سواء كانوا من عشيرته المباشرة أو من أقربائه بسبب الفقر و التشرد ."و قد عددت منظمة الصحة العالمية أربعة أصناف استدلالية لأطفال الشوارع باعتبارهم:

-الأطفال الذين يعيشون في الشارع و لا يشغلهم سوى البقاء و المأوى

- الأطفال المنفصلون عن أسرهم بصرف النظر عن مكان إقامتهم سواء في الشارع أو الميادين و الأماكن المهجورة أ و دور الأصدقاء أو الفنادق أو دور الإيواء .

-الأطفال الذين تربطهم علاقة بأسرهم و لكن تضطرهم بعض الظروف(ضيق المكان، الفقر،العنف النفسي أو المادي الذي يمارس عليهم)إلى قضاء ليالي أو معظم

الأيام في الشارع- لأطفال في الملاجئ(في دور الرعاية و المؤسسات الاجتماعية)معرضون لخطر أن يصبحوا بلا .

و في دراسة إحصائية أنجزها مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات و الجريمة المنظمة و برنامج الغذاء العالمي ، توصل إلى أنه٦٦ بالمائة من أطفال الشوارع الذين شملهم الاستطلاع يتناولون بانتظام عقاقير خطرة،و أن ٨٠ بالمائة منهم معرضون لخطر العنف البدني من جانب مستخدميهم و من المجتمع،و أن ٧٠ بالمائة منهم كانوا قد تسربوا من المدرسة، بينما لم يلتحق الباقون أصلا بالمدرسة.

واعتبر ت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام٢٠٠٢ أن قرابة ٥٣٠٠٠ طفل بين سن الولادة و السابعة عشرة قد ماتوا نتيجة للقتل و أنه وفقا للآخر تقديرات مكتب العمل الدولي فانه قد بلغ عدد الأطفال المسترقين٧ ، ٥مليون طفل و عدد العاملين في البغاء و إنتاج المواد الاباحية٨ ، ١مليون، و عدد ضحايا الاتجار٢ ، ١ مليون طفل في عام٢٠٠٠ .

وتشكل ظاهرة العنف المرتكب ضد أطفال الشوارع أهم تجلياتها.لذا انصبت جهود الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتخصصة بمحاربة العنف المرتكب ضد الأطفال خاصة منهم أطفال الشوارع .

وتعريف منظمة اليونيسيف : ركز التعريف على اعتماد الطفل على الشارع كمصدر للدخل و البقاء حيث لم يشترط الإقامة في الشارع، و اعتبر الأطفال العاملين في الشارع و المقيمين في كنف أسرهم من أطفال الشوارع.و هكذا ينقسم أطفال الشوارع من منظور اليونيسيف إلى أطفال في الشارع و هم الذين يعملون طول النهار في الشارع ثم يعودون إلى أسرهم ليلا للمبيت،و أطفال الشوارع الذين تنقطع علاقتهم مع أسرهم أو ليس لهم أسرا أساسا.

ترتبط ظاهرة التشرد بجوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وتسهم عوامل عديدة في تضخيمها ، فهي ظاهرة مجتمعية فقد شهد المجتمع العراقي خلال السنوات العشر الماضية تحولات سريعة وحادة في مختلف نواحي الحياة ثمرة لحرب الخليج الأولى والثانية والعقوبات التي فرضت على البلاد جراء غزو الكويت والحرب ضد الشعب الكردي وسياسة الإصلاح الإقتصادي كل ذلك أدى إلى إنتشار ظاهرة الفقر بين الناس فقد إنخفض متوسط دخل الفرد من (٤١٨٣) عام (١٩٨٠) إلى (١٠٠٠) دولار عام (١٩٩٩ م) وهذا الإنخفاض صاحبه تضخم مفرط وتدني القدرة الشرائية، وشيوع البطالة[٥] ، وتراجع الخدمات العامة وإرتفاع معدلات سوء التغذية والأمراض والوفيات وتناقص متوسط عمر الإنسان ... بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة وهذه مؤشرات مهمة على تدهور مستوى نوعية الحياة .

و لـم تتمتـع البلاد بالاستقرار السياسـي إلا لفتـرات قصـيرة فقـد كـان دائمـًا هنـــاك صراع سياسي عنيف وبالتالي سجناء ومعتقلين وإعدامات .
أمـّا خسائر الحرب العراقية ـ الإيرانية فتقدر بمليون شخص مـا بين قتيـل وجـريـح ومُعـاق إضافة إلى (١٠٠) ألف قتيل فـــي حرب الخليج الثانيـة ، وإنتفاضـة آذار (١٩٩١ م) فـــي الوسط والجنوب . مرورًا بالأوضـاع بعد سقوط النظـام البائد حيث التفجيـــرات والإغتيـــالات والتهجير وغيرها .....
ونجم عن هذه الحروب ضـحايا وأسر مشتتة وأطفال يتامـــى ومشـــاكل لا حصـــر لها . ومـن الحقائق المثبتة ، إنّ الحروب والأزمات الاجتماعيـة غالبـًا مـا تمتد آثارهـا عبـر الأجيـال . واضـطرار خـــروج الأم للعمـل بسـبب فقـدان زوجهـا أو بطالتـــه ، فأهملت الأبناء لعدم وجـود رياض أطفال أو مدارس تستوعب الأطفـال لوقت يتناسب مع وقت العمل .
يتركون في الشوارع ، وكل هذا أدى إلى بقـــاء الأطفال فـــي الشوارع والذين يعـانون مـــن الإهمال الشديد ، وهذا هو من مقدمات التشرد .....
وتلعب الظروف الأسرية دورًا أساسيـًا ورئيسيـًا فـي زيـادة إنتشـار ظـاهرة التشـرد وغيرها من الظواهر . فالأسرة هي النواة الأساسية في المجتمع وتتوقف على سلامتها وتماسكها وعلـى مقدار تلبية احتياجات الأطفال وتربيتهم فيها .
أما التسرب الدراسي تخـل بالتنشئة الإجتماعيـة للطفل وتحـد من مستوى إدراكـه ووعيه وهي ظاهرة خطيرة ، وإنّ التسرب الدراسي هو أحد أسباب التشرد .
وينتج ذلك عندما تفقد المدرسـة مقوماتها الحقيقيـة لإستيعاب طلابهـا فيصبح التلميذ هائمـًا في الشارع طيلة فترة الدوام وبإستمرار هـــذا السلوك ، فيترك المدرســـة نهائيـًا ويتخذ من الشارع مأوى له .
* تـدني المستوى والـوعي الثقافـــي لـدى الآبـاء والأمهـات وهـــذا واضـح جدًا مـــن خلال تأثير الجانب الثقافي والوعي على تربية الأبناء ومتابعتهم .
* و أكدت أغلب الدراسات إلـى إنّ هنـاك علاقـة مترابطـة طرديـة بين التفكك العـائلي والتشرد .
التفكك العائلي نوعان : (التفكك الجزئي أو البسيط ، والتفكك الكلي) .
فالمقصود بالأول هي المشاكل التي تحدث داخل الأسرة وبقاء الأسرة على حالها .... وكمـا يطلق عليها علماء الاجتماع .
أي انعدام الروابط الاجتماعية ــ الأسرية بين أفرادها وعدم وضـوح سلطة واضحـــة داخل الأسرة . وهجر الزوج لزوجته داخل البيت .
والنوع الثاني هو التفكك الكلي والمقصود به الطلاق والهجر ووفاة الوالدين وانحراف أحـد أو كلا الوالدين .

فالطفل الناشئ في أسرة متصدعة يفقد بالضرورة عناصر الرعاية الصحية والتوجيه السليم ويمكن وفق هذا وضع الأطفال المشردين في أربع فئات هم :

* الهاربون من الأسرة لأسباب قسرية .
* والمنبوذون هربًا من معاملة الأسرة أو رفضًا لتصرفاتهم .
* المتسكعون في الشوارع بسبب الوضع الإقتصادي المتردي للأسرة .
* عديمو المأوى من الأطفال الأيتام والأطفال مجهولو النسب .....

إنّ الظروف التي مرّ فيها العراق من خلال سوء توزيع الثروة والاعتناء بمناطق دون غيرها والتهجير القسري والطائفية ... كل هذه العوامل أدتْ إلى إنّ أغلب هؤلاء الذين نزحوا سكنوا في مناطق عشوائية ، ومناطق فقيرة ، أي التي تفتقر إلى الخدمات العامة . بالإضافة إلى الفقر المادي . وعملوا في مجالات غير مجزية اقتصاديا وهامشية أغلب الأحيان ، وتشكل هذه المناطق بيئة خصبة لتفاقم ظاهرة التشرد .

المصادر والمراجع :

- محمد ،علي ، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق (الطبعة الأولى)، عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٩.
- محمد ، عبد الله علي ، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق (الطبعة الأولى)، عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٠م.
- السيد،سميرة أحمد، مصطلحات علم الاجتماع. الرياض :مكتبة الشقري . الطويل،هاني عبد الرحمن. ٢٠٠١م.
- العساف ، صالح بن حمد ، اتفاقية حقوق الطفل:خطوة إلى الأمام أم إلى الوراء:مجلة الحقوق، ١٩٩٨م.
- المعجم الوجيز ، الطبعة الخاصة بوزارة التربية والتعليم ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ .
بوادي ،حسنين الدمحمي : حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ،ألسكندرية:دار الفكر الجامعي، ٢٠٠١م.
- خالد مصطفى ، حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧
- عادل عبد الله المسدي ، الحماية الدولية للأطفال إثناء النزاعات المسلحة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- عبد العزيز ، محمد ، الطفل ومكانته في الإسلام ، المملكة العربية المتحدة ، ٢٠١٧م.
- عسيري ، عبد الرحمن ،المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية،الطبعة الثانية،الرياض:مكتبة العبيكان،٢٠٠١م.
- عفيفي ، عبد الخالق ، تشغيل الأطفال والانحراف. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم ١٩٨٨م.
- مصطفى ، رجب ، ثقافة حقوق الطفل ، مصر ، القاهرة ، ٢٠١٥م.